رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 27 / 3 / 2022
تاريخ قبول البحث 7 / 4 / 2022

الحكم الصالح في فكر الحزب الإسلامي العراقي

Good Governance in the Thought of the Iraqi Islamic Party

م.د.عاليه عبد الأمير عبد المجيد

L. Dr. ALYA ABDULAMEER ABDULMAJEED

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

College of Political Science/University of Baghdad

alieaa.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

ان مفهوم الحكم الصالح يقوم على عدة أسس منها سيادة احكام القانون والمشاركة السياسية والمحاسبة والشفافية، فلا بد من ان تكون هنالك اليات لتجسيده وتطبيقه على ارض الواقع. في العراق بعد العام 2003 يتطلب تحقيق الحكم الصالح وجود أحزاب سياسية تؤمن فكرا وممارسة بمبادئه وتتخذه أساسا في ممارستها للعمل السياسي. وقد تم اختيار الحزب الإسلامي العراقي باعتباره من الأحزاب العريقة في تاريخها ونضالها السياسي قبل العام 2003 ولمشاركته في العملية السياسية بعد العام 2003 للتعرف على مقومات ومعوقات الحكم الصالح في العراق في ادبياته وتصريحات قادته واعضائه الحزبيين.

الكلمات المفتاحية: الحكم الصالح ، الحزب الإسلامي العراقي ، أحزاب سياسية

Abstract

The concept of good governance is based on several foundations, including the rule of law, political participation, accountability and transparency. There must be mechanisms for its embodiment and its implementation on the ground. In Iraq after 2003, achieving good governance requires the presence of political parties that believe in thought and practice its principles and take it as a basis in their practice of political action. The Iraqi Islamic Party was chosen as one of the ancient parties its history and political struggle before 2003 and for its participation in the political process after 2003 to identify the components and obstacles to good governance in Iraq in its literature and statements of its leaders and party members.

Keywords: Good Governance, Iraqi Islamic Party, Political Parties

المقدمة

حظي مفهوم الحكم الصالح باهتمام واسع على المستوى العالمي منذ طرحه في الوثيقة الصادرة عام1997م عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي جاء بعنوان (التنمية البشرية المستدامة) اذ عرف في تلك الوثيقة انه يشمل " العمليات والهياكل التي تقود العلاقات السياسية والسوسيو اقتصادية بشفافية ومسؤولية "[(1)] والذي يتمتع بتسع خصائص وهي (المشاركة، حكم القانون، حسن الاستجابة، التوافق، المساواة، الفعالية، المحاسبة والمساءلة والشفافية، تمكين المرأة، الرؤية الاستراتيجية)، وحددت الفساد معوق أساسي له. ونال مفهوم الحكم الصالح اهتماما في ادبيات الحزب الإسلامي العراقي منذ ستينيات القرن الماضي لما له من دور في بناء الدولة على أسس صحيحة من خلال تعزيز المشاركة السياسية والعمل على إرساء سيادة احكام القانون وتفعيل المساءلة والمحاسبة والشفافية للوصول الى نظام سياسي

يعمل على خدمة الشعب وتحقيق طموحاته. بعد العام 2003 وتغيير النظام السياسي عانى العراق من مشاكل كثيرة متمثلة بالاحتلال الأمريكي وانتشار الفساد والطائفية والإرهاب وانتهاك حقوق الانسان. ومن هنا جاءت الدراسة كمحاولة لتسليط الضوء على افكار الحزب الإسلامي العراقي في تحديده لمقومات ومعوقات الحكم الصالح في العراق بعد العام 2003.وعليه سوف نقوم بدراسة مقومات الحكم الصالح في فكر الحزب الإسلامي العراقي وفقا لما جاء في الوثيقة أعلاه، ومعوقاته التي حددها الحزب من وجهة نظره بالإضافة الى معوق الفساد.

مشكلة الدراسة:

تنطلق الدراسة من إشكالية تتعلق بعدد من التساؤلات تتمحور حول سؤال محوري أساسي وهو (هل كانت مواقف الحزب الإسلامي العراقي متناسبة مع تحديده لمقومات ومعوقات الحكم الصالح في العراق بعد العام 2003م؟) ويتفرع هذا السؤال الى أسئلة منها:

-هل ان المقومات التي حددها الحزب الإسلامي العراقي في حال تطبيقها ستؤدي الى حكم صالح؟

-هل ان المعوقات التي حددها الحزب الإسلامي العراقي ستؤدي الى وجود ازمة واشكالية في العملية السياسية العراقية وبالتالي انتفاء فكرة الحكم الصالح؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (ان الحزب الإسلامي العراقي يعاني من تناقض ما بين متبنياته الفكرية المتعلقة بالحكم الصالح وتطبيقه الفعلي لتلك المتبنيات).

منهجية الدراسة:

ان موضوع البحث حتم على الباحث ان يتبع المنهج التاريخي من اجل ان يمدنا بالجانب الوصفي في تتبع نشأة الحزب الإسلامي العراقي وكذلك مفهوم الحكم الصالح. وأيضا تم الاستعانة بالمنهج التحليلي لتحديد مقومات ومعوقات الحكم الصالح في فكر الحزب الإسلامي العراقي وتحليل مواقفه وقراراته بمعرفة أسبابها وظروفها بالعودة الى وثائق وتصريحات قياديه ومسئوليه.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة مطالب، المطلب الأول يتعلق بالنشأة التاريخية للحزب الإسلامي العراقي والمقدمات الفكرية للحكم الصالح، اما المطلب الثاني فقد بحث في مقومات الحكم الصالح في فكر الحزب الإسلامي العراقي بعد العام 2003م، اما المطلب الثالث فقد خصص لمعوقات الحكم الصالح كما وثقها الحزب في أدبياته سواء المكتوبة او ما جاء على لسان قادته واعضائه.

المطلب الاول : النشأة التاريخية للحزب الإسلامي العراقي والمقدمات الفكرية للحكم الصالح

شكلت جمعية الاخوة الإسلامية[2] للشيخ (محمد محمود الصواف1914م-1999م)[3] مع الشيخ (أمجد الزهاوي1882م-1967م)[4] النواة الأولى للإخوان المسلمين في العراق[5]، واستمر العمل فيها بعيدا عن اعين السلطة آنذاك[6] لغاية الإعلان الرسمي لتشكيل الحزب الإسلامي العراقي في عام 1960 [7] بعد موافقة السلطة[8]، وكان الدكتور (نعمان عبد الرزاق السامرائي1935م-) اول امين عام له[9] لتبدأ بعدها مرحلة جديدة من الملاحقة والترهيب لكوادره نتيجة للمواقف التي أعلنها اتجاه القضية الفلسطينية وبعض الأحزاب اليسارية[10]وانتهت بعودة الحزب الى التنظيم السري بعد سيطرة حزب البعث على مقاليد الحكم[11]. ولم يكن العمل السري للحزب بمنأى عن رصده من قبل الأجهزة الأمنية اذ تعرض الكثير من قياداته الى الاعتقال وأعدم بعضهم[12] ليتم إعادة تأسيسه في لندن في العام[13]. وشكلت احداث عام 2003 نقطة تحول في العمل التنظيمي للحزب الإسلامي بعد ان أعلن رسميا عودته للحياة السياسية، وتحول الى اهم ممثل للعرب السنة فشارك في مجلس الحكم وكتابة الدستور والانتخابات الثانية في العام 2005 بعد مقاطعة المكون السني لها ليواجه نيران مسلحي تنظيم القاعدة وبعض الفصائل المسلحة لاتهامه بالخيانة. وفي العام 2013 أعلن الحزب الانشقاق عن تنظيم الاخوان اذ أصبحت هناك مراجعات في أدبيات الحزب الإسلامي، وهو نوع من الفصل الإداري عن حركة الأخوان المسلمين. فالجانب الفكري والمنطلقات الإسلامية هي مشتقة من منطلقات الإخوان الفكرية، في حين أن الجانب الإداري والتنظيمي مستقلان عن تلك المرحلة[13]، حسب ادعاء أعضائه، لكنه في الواقع انشقاق صوري. وترأس الأمانة العامة له الدكتور (محسن عبد الحميد1939م-2014م)[14]، الذي شارك في مجلس الحكم، وفي الجمعية الوطنية، حتى عام 2005، حين فاز السيد (طارق الهاشمي 1942م-) بمنصب أمين عام الحزب، في الوقت الذي اختير فيه الدكتور (محسن عبدالحميد) رئيساً لمجلس الشورى المركزي للحزب[15] . وبقي (الهاشمي) في منصب أمانة الحزب حتى عام 2010 اذ تولى هذا المركز من بعده الدكتور (أسامة التكريتي1939م-)، وفي مؤتمر الحزب الذي عقد عام 2011 تم اختيار السيد (أياد السامرائي1946م-). ليتولى هذا المنصب[16] حتى انتخابات العام 2019، اذ تم اختيار (رشيد العزاوي) امينا عاما للحزب، بينما تولى (اياد السامرائي) رئاسة مجلس شورى الحزب[17]. وبعد الاطلاع على مسيرة تأسيس الحزب الإسلامي لابد لنا ان نتعرف على المتبنيات الفكرية للحزب التي تؤسس لفكرة مقومات ومعوقات الحكم الصالح.

لقد ضمّن الحزب الإسلامي، في منهاجه السياسي ونظامه الداخلي، مجموعة من المبادئ والأفكار التي أعلن أنه سيعمل على تحقيقها في إطار الممارسة السياسية التي سيخوض غمارها مع بقية القوى السياسية العراقية الأخرى، حين تستكمل هذه القوى الخطوات الإجرائية الأصولية التي ستتيح أمامها حرية مزاولة العمل السياسي وتشكيل الحياة السياسية العراقية. أما هذه المنطلقات الفكرية التي حددها فهي تتلخص بـ[18]:-

1- الإيمان بأن الإسلام منهج شامل للحياة، وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع.

2- الإيمان بالتعددية السياسية ودولة القانون والدستور والتداول السلمي للسلطة.

3- أن مبدأ الشورى هو المبدأ المعول عليه في اتخاذ القرارات، وأن الأسلوب الديمقراطي في اختيار الحكام وممارستهم السلطة، هو من أنجح الأساليب الشورية المعاصرة.

4- رفض كل أشكال العنف والغلو والإرهاب، سواء على صعيد الفكر، أو على صعيد الممارسة، واعتبار الوسطية والاعتدال هما المنهج الذي ستتبعه في أي ممارسة سياسية. كما أن الاستبداد الفردي والحزبي في الأنشطة السياسية أمران مرفوضان، وأن كل أشكال التفرقة العنصرية والمذهبية والطائفية مدانة.

5- يؤمن الحزب بمبدأ العدالة الاجتماعية، والتعايش بين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية، ومعالجة خلافاتها عن طريق الحوار.

وعليه، فإن مفهوم الحكم الصالح، قد تضمنتها أدبيات الحزب وخصوصاً تلك المذكرة المسماة (مذكرة في الوضع القائم) عام 1960، اذ ذكرت ذلك بوضوح، فجاء فيها: " إن من أبسط لوازم الاهتمام هو إبداء الرأي في مشاكل الأمة، وإرشاد المسلمين إلى الخير، ومراقبة الحكام وإصلاحهم ونقدهم، وبيان خطئهم...، وعلى هذا المنهج سار المسلمون الأوائل، حكاماً ومحكومين، وحققوا في الأرض حكماً صالحاً ، وأقاموا مجتمعاً فاضلاً وأسسوا دولة مثالية ليس فيها مكاناً لمستبد ظالم ، ولا لمواطن ينافق ذا السلطان و يتملقه بالباطل ، ويكفينا، هنا أن نذكر أن رجلاً قال لعمر بن الخطاب اتقِ الله يا عمر، فقال له أحد الحاضرين "أتقول هذا لأمير المؤمنين" فقال عمر قولته التي صارت مثلا "لا خير فيكم أن لم تقولوها، ولا خير فينا أن لم نسمعها" هكذا يكون الحكم الصالح، وهكذا تكون الأمة الواعية الصالحة، فعمر بن الخطاب لا يكتفي بسماع ما قاله ذلك المواطن الصالح، وإنما يدفع الأمة إلى استعمال حقها، وواجبها، نحو الحكام"[19].

وحول مفهوم الحكم الصالح يذكر الحزب الإسلامي العراقي في ادبياته: "أن هدف الحزب الأول هو خدمة الناس جميعاً لأنهم خلق الله، وهدف الحزب الثاني هو تتميم مكارم الأخلاق، لكي يصل المجتمع إلى درجة من الازدهار والرقي الإنساني والروحي والأخلاقي. أن الحزب الإسلامي يريد أن يكون عوناً ورحمة للناس جميعاً ، المسلمين وغير المسلمين، والذين يؤمنون بفكره، والذين لا يؤمنون بفكره، استنادا إلى قوله تعالى مخاطباً رسوله الكريم (ص): "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين"[20] .و يأخذ الحزب

الإسلامي مرجعيته من الرسول الكريم(ص)، لأنه قد علّم الناس كيف تدار الدولة، فعندما هاجر إلى المدينة المنورة، كتب دستوراً لهذا المجتمع الجديد الذي بناه على مبدأ المواطنة، اذ قام الرسول (ص) بصياغة مفهوم الأمة بالمعنى السياسي، فذكر في صحيفة المدينة أن المسلمين واليهود أمة من دون الناس فضّمن مفهوم الأمة السياسي، لتطبيق مبدأ المواطنة، اذ أن جميع المواطنين متساوين في الحقوق والواجبات. فيسعى الحزب الإسلامي الى أشراك الجميع في بناء الوطن، وأن يكون الحكم في العراق حكماً رشيداً، يقوم على أساس مبدأ التداول السلمي للسلطة، والتعايش السلمي بين كل طوائفه وأعراقه، يكون فيه الجميع مواطنون من الدرجة الأولى، لا يوجد هناك تمييز، سواء على أساس العرق أو الطائفة أو الدين[21].

و يلقي السيد (أياد السامرائي) ضوءاً آخر، وبشكل مختلف،حول مفهوم الحكم الصالح، فيرى ان الحكم في العراق، حسب تصوره، لا يستقيم إلا بتعاون جميع الأطراف السياسية، وهو ما يؤمن به الحزب الإسلامي. وإن العراق يمر بمرحلة بناء الدولة، لأن هوية الدولة غير معروفة، كما لا توجد رؤية واضحة حول النظام السياسي العراقي. والوضع السياسي الذي يعاني منه العراق، هو وضع شاذ، وذلك لأن التعاون بين القوى السياسية، الذي كان قائماً في البداية، قد توقف وحل محله التنافس، والتنازع بينها مع عدم وجود وضوح في الرؤية إلى طبيعة الدولة العراقية. والدستور العراقي، كما يقول السيد (السامرائي) ان الأصل لدى الحزب الإسلامي هو الدستور، ولابد من البدء بعملية مشتركة ما بين الحزب وبين القوى والأحزاب السياسية الأخرى، من أجل تحويل هذا الدستور إلى واقع ملموس. ونجاح العملية الديمقراطية يكمن في وجود عدد قليل من الأحزاب، أو وجود الكتل المتحالفة، والتجربة أثبتت أن الدول الديمقراطية التي فيها حزبين أو ثلاثة أحزاب أو أربعة، هي دول مستقرة. وأن كثرة الأحزاب، لا شك، يقود إلى الفوضى، وعلى هذا فلابد من أن يتم خوض الانتخابات البرلمانية في إطار كتل كبيرة لتحقيق الاستقرار السياسي المرغوب فيه[22].

وعن محاولات الحزب الإسلامي في تحقيق الإصلاح السياسي، الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الحكم الصالح، قدم السيد (طارق الهاشمي) وثيقة أسماها بـ (العقد الوطني)، تضمنت ما يلي[23]:

1- السيادة العراقية: يجب أن يكون الولاء للوطن، والمسألة العراقية هي شأن وطني، ورفض التدخل الأجنبي.

2- دستور العراق: هو عقد اجتماعي، ملزم للجميع، ويؤسس لواقع العراق ومستقبله، ولابد أن يكتب بالتوافق.

3- هوية العراق: هوية عربية إسلامية، تحتضن كل القوميات والأديان.

4- نظام الحكم: العراق دولة مستقلة، وفيدرالية موحدة، تديرها حكومة منتخبة تحكم وفق معايير العدل والمساواة.

5- السلطة: يتم الوصول إليها من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة، ويتم تداولها سلمياً، باعتماد مبدأ التعددية، وقبول الرأي.

6- الدولة: إن مسؤولية الدولة تقع على عاتق الحكومة المنتخبة، التي تنبثق من العملية السياسية، وتلتزم بالشراكة في حل المشاكل العالقة، سلمياً وبالاتفاق، وتتيح فرص النهوض بالواجبات لمكونات الشعب كافة من دون تهميش أو إقصاء.

7- سيادة أحكام القانون: إن جميع العراقيين سواسية أمام القانون، في الحقوق والواجبات.

8- الأمن الاجتماعي: لابد من تبني برنامج وطني متكامل لمكافحة الإرهاب وتفكيك الميليشيات والجماعات الخارجة عن القانون من أجل تحقيق الأمن الاجتماعي والسلم الأهلي.

9- المال العام: إن حماية المال العام، هو مسؤولية الجميع، لإيقاف هدره وضياعه، والعمل على ضمان استقلال هيئاته الرقابية، ونزاهة القائمين عليها.

أما الإصلاح الذي دعا إليه السيد (أياد السامرائي) فهو إصلاح شامل لمؤسسات الدولة، لبناء المؤسسة المدنية التي تعتبر إحدى مقومات الحكم الصالح. اذ أكد (السامرائي) في مؤتمر (الإصلاح والخدمة المدنية)، الذي عقد ببغداد في السادس عشر من تشرين الثاني 2009م، على إن من الضروري أن تكون هناك متتالية تفعل عملية الإصلاح، منها دعم القطاع الخاص بكل جوانبه، لكي يتوفر للمواطن فرص عمل تحميه من البطالة[24]، وطالما إن دوائر الدولة تعاني من مشكلة نقص الكفاءات في جميع المجالات، مع وجود أعداد كبيرة من الموظفين، فمن الواجب تهيئة الكفاءات ووضعها في أماكنها المناسبة[25]. مثل هذا الوضع يقتضي تشريع قوانين جديدة تساعد على تقليل النفقات التشغيلية، والقضاء على الترهل في مؤسسات الدولة، والقضاء على الاستنزاف الكبير لمواردها. أما الإصلاح الذي يدعو إليه قيادي آخر من قياديي الحزب الإسلامي وهو السيد (هاشم الطائي)، فهو إصلاح سياسي جذري سواء على صعيد الحكومة، أو على صعيد مجلس النواب، لأن جميع القوى السياسية العراقية ليست راضية عن العملية السياسية، والطريق الأول للإصلاح السياسي، هو بأشراك الأطراف السياسية كافة، والعمل على المشاركة في اتخاذ القرار السياسي مشاركة حقيقية[26].

والذي يبدو من هذه الأقوال التي وردت على لسان قيادات عليا في الحزب الإسلامي إن فكرة الإصلاح لم تكن غائبة عن فكر هذا الحزب. فإصلاح العملية السياسية في العراق، من وجهة نظر قادة وأعضاء الحزب، يجب أن تتم عن طريق الحل السياسي، أي الاحزاب والكتل السياسية على وجه التحديد، ولكن قبل هذا، لابد أن يبدأ هذا الإصلاح من داخل الأحزاب السياسية نفسها فتعبر عن إيمانها بالديمقراطية، وبتداول السلطة وتعزيز المساءلة والشفافية، والترويج للمساواة، لكي تقوم بتطبيق ذلك عند ممارستها للسلطة في حال وصولها إليها والتساؤل الذي يطرح هنا هل ان الحزب الإسلامي العراقي حزب يمارس الديمقراطية داخل حزبه؟ هذا ما سنجيب عليه في صفحات البحث اللاحقة. وإن هذه المقدمات الفكرية، التوضيحية، التي أشار إليها عدد من قياديي الحزب الإسلامي بشأن الحكم الصالح، لابد وأن تقودنا، إلى

التعرض لمقومات الحكم الصالح عند هذا الحزب، طبقاً لرؤى عدد من قياداته وهو ما سنبحثه في المطلب القادم.

المطلب الثاني: مقومات الحكم الصالح في فكر الحزب الإسلامي العراقي

آمن الحزب الإسلامي العراقي بمقومات الحكم الصالح ومنها:

1. المشاركة السياسية:

ان مسألة مشاركة الحزب الإسلامي العراقي في الحياة السياسية العراقية، فرضها واقع الوصول إلى السلطة، فيرى (أسامة التكريتي)، أن واقع العراق السياسي، حتم على الحزب الإسلامي أن يتواصل مع الكتل السياسية الموجودة على الساحة، سواء على مستوى التمثيل في البرلمان أو على مستوى الساحة العراقية عموماً، لأجل تحاشي استمرار مظاهر التردي على المستوى الأمني، والتعاون مع الشركاء، لأجل دفع عجلة العملية السياسية إلى الأمام للوصول إلى حالة من الاستقرار، والشروع بعملية البناء بقوة متكافئة[27]. هذه المبررات ، الخاصة بتسويغ عملية المشاركة، القى عليها الدكتور (محسن عبدالحميد) بعداً آخر حين قال أن الإخوان المسلمين في مصر لم يوافقوا على مشاركة الحزب الإسلامي في العملية السياسية الجارية في العراق بعد العام 2003م، ولكنهم (أخوان العراق) لم يستجيبوا لذلك، من منطلق أنهم عراقيون ويعلمون طبيعة الوضع العراقي جيداً، وحين التقى بقيادات الإخوان المصرية ، في مؤتمرات خارج العراق، وشرح لهم الأسباب التي تكمن وراء مشاركتهم ، ردوا عليه قائلين " أن أهل مكة أدرى بشعابها "، بمعنى أنهم غير متشبثين بالرأي الذي سبق لهم وأن طرحوه "[28]. ودافع الدكتور (عبد الحميد) عن مسألة مشاركة الحزب الإسلامي في مجلس الحكم، فقال بهذا الصدد" أن عدم المشاركة في مؤتمرات المعارضة، لم يبعدنا عن الساحة السياسية، لأن المشاركة السياسية هي من الأولويات، فالحزب لديه مبادئ وثوابت إسلامية لا يستطيع أي عضو من أعضائه تجاوزها، وأن حجم الحزب وقوته وتاريخه ومواقفه، كلها جعلته يفرض نفسه على الآخرين، فيقرروا إدخاله في العملية السياسية. وإن مبادئ الحزب كانت هي التي تمنعه من أن يشارك القوى السياسية العراقية فيما يتعلق بالتمهيد للاحتلال، لكن، في نفس الوقت، كان الحزب واقعياً، فالاحتلال كان قد وقع، لذلك شعر الحزب أن مثل هذا الأمر سوف يؤدي إلى زعزعة الوضع في العراق، والإخلال بتوازن المجتمع العراقي ووحدته. فالحزب لم يحرص على الدخول في مجلس الحكم إلا من أجل وحدة العراق، وإحداث توازن، وكذلك من أجل أن يعلن الحزب مقاومته السياسية. فالمصلحة هي التي فرضت على الحزب اتخاذ هذا الموقف بأجماع مجلس شورى الحزب، والمشاركة في العملية السياسية. فمن الضروري جداً لحزب كبير كالحزب الإسلامي، الذي له مواقف سياسية في مقاومة الاحتلال أن يدخل مجلس الحكم "[29] ويضيف (أسامة التكريتي)، إلى ما تقدم، أن مسألة دخول الحزب الإسلامي إلى مجلس الحكم كانت ضد رغبات الأطراف الإسلامية، داخل وخارج العراق. لقد أعتقد الحزب ان الانعزال والخروج عن دائرة العمل السياسي سيؤدي الى تداعيات

سلبية كبيرة جداً، فلابد من المشاركة حتى لو كان الأمر دفع ضرر على الساحة العراقية. ويرى (التكريتي) ان الحزب عندما كان تحت قيادة الدكتور (محسن عبد الحميد)، والذي أعقبه (طارق الهاشمي)، قد تحاشى الكثير من المعوقات وباشر الكثير من الإيجابيات، لان ما جرى للواقع العراقي من هدم للدولة ومؤسساتها والإرباك الهائل والفوضى التي حدثت، قد أشعر الحزب أنه لابد ان يكون طرفاً في ترميم البيت العراقي، لأنه يسعى الى بناء مؤسسات الدولة العراقية بعد أن دمرت في أعقاب الاحتلال الأمريكي عام 2003م[30].

ويضيف (أياد السامرائي)، أن الحزب الإسلامي في غنى عن المشاركة الشكلية في الحكومة، إلا أذا كانت المشاركة تأتي بنتائج كالإصلاح الجذري للوضع السياسي، من أجل تحقيق مشاركة حقيقية بالسلطة، وليس فقط شراكة شكلية، لأن المشاركة هي المفتاح الحقيقي لكل التفاهمات بين الأحزاب والقوى السياسية العراقية[31]. المشاركة السياسية في فكر الحزب الإسلامي العراقي لا تقتصر فقط على مشاركة الحزب في العملية السياسية بل تشمل أيضا مشاركة المواطنين في الانتخابات، فترى (آلاء السعدون) أن الانتخابات تتيح للمواطن حرية التعبير في اختيار من يمثله، ومن ينوب عنه، في التعبير عن مصالحه والدفاع عنها، وكذلك تبين قدرة المواطن على ممارسة دوره الفعال في عملية الإصلاح والتغيير، وتبرز قدراته في تحقيق التداول السلمي للسلطة، كما تعد جزءاً من المشاركة السياسية التي تعد حقاً من الحقوق المكفولة للجميع، لأن المواطنين شركاء ومسؤولين في إدارة المجتمع والحفاظ على مصالحه كل من مجاله وموقعه، وقد أكدت ألاء السعدون أيضاً، أن حق الانتخاب والترشيح هما من الحقوق السياسية وهما من حقوق المواطنة كما نص على ذلك الدستور العراقي لعام 2005 م، بل أنهما من أهم مقوماتها ، لأنهما تعبير عن المشاركة السياسية للناس، وفيهما إبراز لطبيعة البناء المؤسسي الذي تقوم عليه الدولة[32] .وقد ساند الحزب الإسلامي مقترح تشكيل المجلس السياسي للأمن الوطني في عام 2006م، وكذلك مقترح تأليف مجلس مصغر للقرارات الاستراتيجية، من أجل أشراك المكونات الأساسية للشعب في العملية السياسية، لأن الحزب الإسلامي لديه إيمان بأن المشاركة الحقيقية تتحقق عندما تخفف قبضة السلطة التنفيذية، ويمنع تداخل السلطات، ومن استئثار السلطة لصالح الفئة والطائفة والحزب، واعتبار الامتيازات فرصة تاريخية سانحة لا يمكن التنازل عنها، حتى ولو كان ذلك التنازل لمصلحة الوطن والوحدة الوطنية[33]. ويرى الأمين العام الأسبق للحزب الإسلامي (طارق الهاشمي)، إن الجمعية الوطنية التي انبثقت عن انتخابات الثلاثين من كانون الأول 2005م، والتي قد خلت من مكون أساسي من مكونات الشعب العراقي، ألا وهم أهل السنة، أمر غير مقبول، لأن الحزب الإسلامي يفضل أن يصل إلى الجمعية الوطنية عبر صناديق الاقتراع، وليس عبر التعيين، وذلك لأن المشاركة في الجمعية الوطنية ليست مطلوبة لذاتها، ولأن هَم الحزب هو أن تقوم الجمعية الوطنية بكتابة دستور يمثل جميع العراقيين، ويحقق السيادة[34].

وعن المشاركة السياسية للحزب الإسلامي العراقي في نظام حكم غير إسلامي، وكذلك المشاركة في نظام أقامه المحتل، فأن الدكتور (عبد الحميد محمد) في كتابه (نحو تأصيل شرعي للمشاركة السياسية) يعطي مبرراً لولوج الحزب في العملية السياسية العراقية. فبالنسبة لمسألة المشاركة في نظام حكم غير إسلامي ، فإن الكاتب يستعين بدلالات مستنبطة من سورة يوسف (عليه السلام) في القرآن الكريم وتحديداً عندما سأل العزيز (حاكم مصر) بقوله "أجعلني على خزائن الأرض"[35]، ففي هذه الآية شارك يوسف (عليه السلام) في نظام غير إسلامي (حكم العزيز)، لما يترتب على ذلك من مصلحة كبرى او دفع شر مستطير[36]، كما يستعين الكاتب، أيضاً بنصوص وفتاوى للعديد من الفقهاء والمفكرين المسلمين، كـ (أبن تيمية1263م–1328م)، و(ابن عابدين1784م–1836م) وكلها تشير إلى ضرورة ملء الفراغ السياسي والشرعي والقانوني ، حتى تحت الاحتلال أو الحكم غير الإسلامي.

أما (محمد أحمد الراشد1938م–) –أحد قادة الإخوان المسلمين في العراق– فأنه يرد على دعوى ودفاع المشاركين في العملية السياسية في كتابه (نقض المنطق السلمي)، فنراه يدعو إلى مقاطعتها والخروج منها، بعد أن كان قد سوغ مسألة المشاركة السياسية، مستنداً في رأيه هذا إلى واقع العراق المعقد والمركب مذهبياً وقومياً، إلا أنه ما لبث أن عدل عن رأيه هذا فلقد شارك الحزب الإسلامي العراقي في العملية السياسية، بحجة أن الحزب فشل في الجمع بين العمل السياسي والمشروع الجهادي، بل أن الوقائع اثبتت أنه فشل في تحقيق الأهداف المرجوة من مشاركته ، ويؤكد (الراشد) أنه ليس من الضروري أن يكون الحزب داخل العملية السياسية، بل أن مشروعيته تكون أقوى وحجته أرسخ عندما يكون خارج اللعبة السياسية، ويصر على طريق الجهاد لتحرير العراق[37].

2. سيادة حكم القانون:

يشير هذا المفهوم إلى مبدأ للحكم، يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات، والقطاعان العام والخاص، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام قوانين صادرة علناً، وتطبق على الجميع بالتساوي، ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل. ويقتضي هذا المبدأ، كذلك، اتخاذ تدابير لكفالة الالتزام بمبادئ سيادة القانون، والمساواة والعدل في تطبيقه، والفصل بين السلطات، والمشاركة في صنع القرار، وتجنب التعسف. والحزب الإسلامي، كما يذكر السيد (سليم الجبوري)، هو من الأحزاب العراقية التي مارست العمل الديمقراطي الداخلي، وهذا يتضح من خلال تبدل الأمناء العامين فيه، اذ أن قدسية الشخص غير موجودة، لأنه حزب ليس قائم على شخص، وإنما هو حزب مؤسسي. وحتى عندما يتعامل الحزب الإسلامي مع الآخرين، من القوى والأحزاب السياسية، فهو يتعامل معهم من منطلق عدهم مؤسسات حزبية، ولا يتعامل معهم بأشخاصهم وقياداتهم[38]. وكذلك الحال بخصوص مفهوم فصل السلطات، إذ يمكن تلمسه داخل الحزب الإسلامي من خلال اعتبار الأمين العام هو المسؤول الأول في الحزب، ويكون مسؤولاً أمام مجلس الشورى[39] ليس له إلا صوت واحد[40]. والمؤتمر العام الذي هو أعلى سلطة بالحزب، تكون دورته الاعتيادية لمدة أربع سنوات[41] يمتلك صلاحيات البت في قضايا عديدة ومنها: حل

الحزب واندماجه مع أحزاب أخرى، وإجراء انتخابات جديدة، ومن خلاله يتم اختيار الأمين العام للحزب[42]. ويذكر السيد (محسن عبد الحميد) ان الحزب الإسلامي حزب مؤسساتي، لا يتحكم فيه فرد واحد، كما هو حال الأحزاب الشمولية، اذ أن السياسة العامة للحزب الإسلامي تقوم على أساس موافقة واجتماع مجلس الشورى، الذي يوجه قيادة المكتب السياسي التنفيذية. وأعضاء مجلس الشورى، بدورهم يناقشون كل أمر على أسس شرعية[43]. لكن في حقيقة الامر ان الحزب الإسلامي شأنه شأن الأحزاب العراقية الأخرى التي تعتمد بدرجة كبيرة على شخص الأمين العام فعندما كان (طارق الهاشمي)، أمين عام الحزب الإسلامي للمدة بين عامي 2005–2010، اذ كان يعمل بأسلوب مركزي إلى أقصى حد. وفروع الحزب، كلها كانت تخضع لسيطرته، بينما الحزب الإسلامي بعد خروج (طارق الهاشمي) منه عمل بأسلوب الشورى على مستوى القرارات. فالمكتب السياسي هو مؤسسة تنفيذية، ومجلس الشورى يقع على عاتقه اتخاذ القرارات[44]. هذا هو أساس العمل في الحزب الإسلامي، فهو حزب يعتمد على الأمين العام بدرجة كبيرة، لكن قد يأتي أمين عام يفوض المكاتب التابعة للحزب جانباً من العمل، وقد يأتي أمين عام آخر يتدخل في كل مفصل من مفاصل العمل داخل الحزب ومكاتبه. وعن المؤتمر العام السادس للحزب الإسلامي، الذي أنعقد في الثاني والعشرين من تموز عام 2011، فقد شهد، ولأول مرة، انتخاب أمين عام الحزب السيد أياد السامرائي من قبل المؤتمر العام، وليس من قبل مجلس الشورى، وسبب ذلك هو حصول توسيع في دائرة الانتخاب والمشاركة لأعضاء الحزب الإسلامي[45]. ويؤكد الحزب الإسلامي على مسألة سيادة أحكام القانون وفرضه على الجميع، وإيمانه العميق بالمقاومة السياسية السلمية. فالحزب ليس لديه مليشيا، فهو يختلف عن تلك الأحزاب التي أسست لها مليشيات في دول أخرى، وفي أماكن أخرى خارج العراق. وقد أعلن الحزب الإسلامي الالتزام بمبدأ المقاومة السياسية غير المسلحة، ومواجهة الاحتلال وأوضاع المجتمع بالمقاومة والمعارضة السياسية. وتبعاً لهذا الواقع فأن الحزب – وفقا لقول قادته –قد عانى من ظلم كبير لأنه لم يكن لديه قوة مسلحة، فهو بالأصل حزب سياسي غير مسلح، لأن الحزب، منذ تأسيسه عام 1960، وحتى خلال مدة حكم حزب البعث التي دامت خمس وثلاثون سنة كان مراقباً وليس نشطا وتم إعدام الكثير من أعضائه ومع ذلك لم يلجأ الحزب إلى تأسيس مليشيا أو يلجأ إلى أسلوب العنف، فكل ما أراده، في عهد النظام السابق، هو الانتشار والمحافظة على وجوده[46]. وعليه، فإن رؤية الحزب الإسلامي لمفهوم سيادة حكم القانون، أنه يشكل أحد المرتكزات التي يقوم عليها الحكم الصالح[47] ، لذا نجد الحزب يدعو لبناء مؤسسات المجتمع والدفع باتجاه دولة يحكمها القانون[48]، من خلال مبادئ عدة منها: الفصل بين السلطات، والدفع باتجاه استقلال القضاء وتطهيره واستكمال بناء مؤسساته، وتشريع قوانينه، وعدم تدخل السياسيين فيه.

3. التوافق:

الحزب الإسلامي العراقي شأنه شأن بقية القوى السياسية العراقية التي تقوم على قناعة راسخة مفادها بأن التوافق هو المخرج الوحيد للعراق والعراقيين من محنتهم وأنه الضامن الأوحد لمستقبل العراق

والعراقيين فالعراق، بطبيعته، متعدد المكونات والأعراق و المذاهب، وتلك حقيقة لا يمكن الغاؤها أو تجاهلها هذا التعدد– والذي هو مصدر أثراء للعراق– يمكن أن يتحول إلى سبب للصراع والنزاع إذا حاول أي مكون من المكونات الغاء مكون آخر أو تهميشه أو التعدي على حقوقه المشروعة، لأن المكون المستهدف لن يسكت على محاولات التهميش وسيسعى، جاهداً، لاسترداد حقوقه، ومن ثم يدخل العراق في دوامة من الصراعات لا حدود لها، ولا مخرج لأزمات البلد إلا بالتوافق على ميثاق شرف يثبّت لكل العراقيين حقوقاً وواجبات متساوية بغض النظر عن انتماءاتهم. ميثاق شرف يحول دون استبداد أي مكون بمقدرات العراقيين وقراراتهم مهما أدعى بالأكثرية[49].فالحزب الإسلامي يسعى إلى أن يكون شكل الحكومة ائتلافي يتضمن مجموعة اتفاقات سياسية ملزمة للجميع، ويضع أساساً صلبًا لصناعة القرارات في المسائل المهمة على أساس مبدأ التوافق، اذ أن كل الأطراف التي ستشارك في الحكومة ستتعامل على قدم المساواة، وسيكون لها، جميعاً، دور ذو مغزى في صناعة القرار ، خصوصاً في المسائل الأمنية، وسيتخلى الجميع عن المنهج الذي طبع سياسة الحكومات، السابقة، في التهميش والأقصاء، وتجنب المركزية المفرطة، والاستئثار بالسلطة[50].وتذكر النائبة السابقة (أمل القاضي)، أن القوى السياسية كانت قد اتفقت، منذ تشكل مجلس الحكم على أن يكون التوافق هو السمة البارزة على تشكيل أية حكومة في العراق، وأن التراجع عن هذا المبدأ سيشعر بقية المكونات والقوى السياسية الممثلة لها بأن هناك تهميشاً واقصاءً يمارس ضدها، وأن نجاح أي حكومة، يتم تشكيلها، سيكون مرهوناً بجعل مبدأ التوافق حقيقة حية في الحياة السياسية، وبعكسه فأن أية حكومة يتم تشكيلها وفق مبدأ الأغلبية السياسية سوف لن يكتب لها النجاح[51] . وهنا يعاب على الحزب الإسلامي تمسكه بآلية التوافق واعتماد الاتفاقات على حساب الدستور والتي حكمت العملية السياسية في العراق بعد العام 2003م ولم يكن الهدف منه تحقيق مصالح واهداف الدولة والشعب وانما آلية لتحقيق التراضي بين القوى السياسية وفقاً لأهدافها ومصالحها.

4. المساءلة والمحاسبة والشفافية:

مسألة المحاسبة والشفافية هي مسألة في غاية الأهمية، وقد حرص الحزب الإسلامي العراقي منذ بداية نشأته، على أن يكون واضحاً فيها، فأدرجها في منهاجه السياسي، ونص عليها في نظامه الداخلي، لذا نراه يقرر في هاتين الوثيقتين الآتي: –ضرورة أن تكون هناك كشوفات مالية، مترتبة على اشتراكات الأعضاء، والمؤازرين، فضلاً عن تقديم أي تبرعات، أو أي شكل من أشكال الدعم المالي الأخرى[52].

وبالنسبة إلى المساءلة والمحاسبة، فأن هناك لجاناً تحقيقية قضائية يتم تشكيلها في حالة حصول الأخطاء والشكاوى التي تقدم بهذا الخصوص وهناك تقليد اتبعه الحزب يقضي بأن يكون هناك اجتماع لمجلس الشورى كل شهرين، على أن يدعى أعضاء المكتب السياسي لحضوره، باعتباره الجهة التنفيذية للاجتماع. ويبدأ المجلس بمساءلة أعضاء المكتب السياسي عن طريق الطلب منهم إيضاح إنجازاتهم ونشاطاتهم، ورؤاهم للأوضاع الخاصة بالحزب، وأفكارهم، وتقديم الحلول لأية إشكالات محتملة

يواجهها[53]. إضافة لما تقدم، فقد ضمّن الحزب منهاجه العقوبات التي قد ينزلها بحق المخالفات، التي قد يرتكبها أعضاؤه، أو في حالة مخالفتهم وتجاوزهم على مبادئه الأساسية، وهذه العقوبات تتراوح بين، التنبيه ولفت النظر، والتجميد، والفصل[54].

وهذه المساءلة والمحاسبة لا يستثنى منها حتى أعضاء الحزب البرلمانيون، اذ يخضعون للمساءلة والمحاسبة فهم يُدعَون إلى المكتب السياسي، وعلى الرغم من أن الحزب الإسلامي العراقي ليس قطباً فاعلاً في العمل البرلماني – كان قطباً مهماً عندما كان في جبهة التوافق –فقد آل على نفسه أن يضع أسس تقييم يخضع لها أعضاؤه البرلمانيون، لأن الحزب فيه مكتب أسناد ومكتب تقييم، يخضع لها جميع أعضائه حتى اعضاءه البرلمانيون. وفي الحقيقة أن هذه الفقرة لا تنطبق بالمطلق، اذ تدخل فيها كثير من الأحيان الاعتبارات الشخصية. ذلك أن الحزب الإسلامي، شأنه شأن كل الأحزاب السياسية الأخرى، يخشى من تناول وسائل الاعلام لمثل هذه المسائل والتشهير به، لذلك نجد أن هنالك تسويات تتم خارج الإطار الموضوعي، وتدخل ضمن الإطار الشخصي.

المطلب الثالث: معوقات الحكم الصالح في فكر الحزب الإسلامي العراقي

يحدد الحزب الإسلامي مجموعة من المعوقات التي تقف حائلا دون تحقيق الحكم الصالح وتتلخص بـ:

1. الاحتلال:

يرى الحزب الإسلامي أن من معوقات الحكم الصالح هو الاحتلال، ونرى أن موقفه أمام منع الاحتلال ضعيف، لأن أغلب الأحزاب والحركات المعارضة للنظام السابق، لم تمانع من الإطاحة بالنظام حتى وأن كان على يد دول أجنبية. فالحزب الإسلامي لم يشارك في مؤتمر لندن للمعارضة، وأصدر بياناً أثر ذلك، موضحاً أن هذا المؤتمر سيؤدي إلى احتلال العراق. ويذكر الدكتور (محسن عبدالحميد) " أنه عندما تم إعادة تأسيس الحزب الإسلامي العراقي بعد 2003 ، من قبل (حاجم الحسني)، و(أياد السامرائي)، و(فاروق العاني)، و(خليل العزاوي)، دخلوا العراق وأعلنوا عن تأسيسه في محافظة الموصل، فأن إخواننا وضعونا أمام الأمر الواقع ، وأعلن الحزب بيانه الأول الذي كان موجهاً ضد الاحتلال، وتم اختياري اميناً عاماً للحزب من قبل مجلس شورى الحزب ,لأنني كنت معروفاً في العراق، والسبب الآخر وراء قبولي المنصب، هو في حالة رفضي له، فسوف يقال أن الاحتلال الأمريكي هو الذي قام بتأسيس الحزب الإسلامي العراقي"[55]. ويضيف عبد الحميد" بما أن أكثرية طوائف ومذاهب الشعب العراقي هي ممثلة في تيارات وأحزاب سياسية، فكان لابد من تأسيس حزب سياسي آخر حتى يكون هناك توازن، فيصبح هناك من هو موجود في السلطة، وهناك من هو موجود بالمعارضة السياسية. وأن الذي حصل أنه قامت هناك مقاومة مسلحة في مدينة الفلوجة، فبدأوا بالتعرض للأمريكان عسكرياً لكن لم تكن لديهم قيادة وخطط موحدة، وكان موقف الحزب من هذا الحدث لا الرفض ولا القبول ، لكن الحزب في حقيقة الأمر قد آثر على نفسه الدخول بالمقاومة السلمية وفيما بعد المقاومة (الجهاد الشرعي)، غير أن موقف الحزب

هذا واجهته معارضة شديدة من قبل الإخوان المسلمين، وترجموا ذلك عمليا باتخاذ الجامع نقطة الانطلاق لإعلان المقاومة المسلحة ضد الاحتلال، والواقع ان الحزب لم تكن له أي علاقة بالجوامع التي كانت تصدر فتاوى المشاركة الجهادية، فقد بقينا متمسكين بمبدأ المعارضة السلمية ضد الاحتلال، عن طريق الصحف و الندوات ، والمؤتمرات ، وتحقق هذا من خلال القبول بالدستور على الرغم من وجود التحفظات ، وكذلك المشاركة في الانتخابات"[56].وهكذا، حين عاود الحزب الإسلامي العراقي نشاطه العلني، كان هاجس تحرير العراق والتأكيد المستمر على ضرورة أنهاء التواجد الأجنبي على أرضه حاضراً في مشروعه السياسي ونشاطات أعضائه بشكل واضح وجلي، ومن بعد ذلك كان البرنامج الانتخابي لجبهة التوافق العراقية، والذي وضع في أولوياته تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي المهم . و دعا الحزب الولايات المتحدة إلى تحمل مسؤولياتها التاريخية فيما آلت إليه الأوضاع العراقية من سوء، وطالب الحكومة وجميع الأطراف السياسية، بأنهاء حالة التردي والاستقطاب والفوضى التي تضربه، عندما تنبأ الحزب حجم التغيير وانعكاساته على المواطن العراقي، فبعد كل هذه السنوات، الظلم مازال موجوداً ، ولايزال المواطن يئن من الحقوق المهدورة، و لايزال التفرد والاستئثار بالسلطة قائماً، ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية والمساواة لم تطبق بشكلها الصحيح، بسبب غياب التوازن والمشاركة الحقيقية في أتخاذ القرار، واستشراء الفساد والفشل الأمني وسوء الخدمات[57].

وقد أعلن الحزب الإسلامي تأييده ودعمه للمجلس السياسي للمقاومة العراقية، ورآه ضرورياً كي لا تذهب الدماء الزكية سدى، لأجل أن تخطوا تلك الفصائل الخطوة الأولى لأنهاء الاحتلال، وتحقيق السيادة للعراق وللعراقيين، والسعي إلى تحريره من كل أشكال الاحتلال والتبعية، وكان قد تمنى أن يكون المجلس مفتوحاً لقبول جميع الفصائل التي لم تدنس سمعتها الإسلامية والوطنية، بل لجميع الاتجاهات السياسية الوطنية على كامل التراب العراقي، كي يتحول المشروع إلى مشروع وطني شامل. وطالب الحزب الحكومات العربية والإسلامية والهيئات والمنظمات الدولية بالتعامل مع المجلس السياسي والاعتراف به، كونه ممثلاً لشريحة مهمة من شرائح المجتمع العراقي، إذ أن دعم المجلس سيكون عاملاً مساعداً لاستقرار البلد واسترداد سيادته[58].

2. انتهاك حقوق الإنسان:

ويرى الحزب الإسلامي أن عدم الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي ترجمته استمرار تعذيب السجناء، واعتبار السجون وسيلة للانتقام وليس للإصلاح هو الذي كان وراء أتساع دائرة العنف، والعنف المضاد في العراق، وأتساع الهوة بين العناصر المؤلفة للنسيج العراقي. فالظلم والعدوان والتعذيب والمهانة، وأخذ الناس بالغبن والشبهة، واعتماد تقارير مبلغين لأجل اعتقال الأبرياء، وابقاءهم في المعتقلات دون أدلة أو إثبات، لا يمكن أن تؤدي إلى حكم صالح. فالحكم يجب أن لا يقوم على القسر أو القوة، لأن الذي لا يعتبر الدولة التي يعيش على أرضها وطنه، لأنه يظلم ويعذب وتسلب حقوقه، لا يمكن توقع ردود أفعاله، التي سوف تحكم سلوكه وعلاقته بمجتمعه، وأبناء مجتمعه[59]. وتؤكد عضوة

الحزب الإسلامي (أزهار السامرائي)، أن المعتقلين والسجناء هم أمانة في أعناق الحكومة العراقية، وعليها أن تصون الأمانة التي أودعت عندها حتى يعود هؤلاء إلى منازلهم. وعلى الحكومة التعامل مع السجناء بطريقة إنسانية وحضارية، وأنه من المؤسف سماع، عبر وسائل الأعلام ومن منظمات حكومية ودولية، وفاة معتقلين، داخل السجون، سواء بسبب التعذيب، أو عدم توفر ظروف مناسبة في المعتقلات تليق بكرامة الإنسان. وتوضح (السامرائي) أن المعتقلات أسست من أجل أن تكون داراً للإصلاح وليس لتخريج المجرمين بسبب التعامل المسيء. وتنتقد (السامرائي) الحكومة لأنها لم تقدم برنامجاً اصلاحياً من أجل تأهيل المعتقلين والسجناء كي يكونوا أداة نافعة للمجتمع، وأن يكون ذلك خط شروع لبناء الثقة بين المواطن والحكومة والأجهزة الأمنية، وبالتالي يحقق الحكم الرشيد[60].

3. الاستبداد والدكتاتورية:

يعتبر الحزب الإسلامي أنه من قبيل الإرهاب الفكري، والتمسك بالأطر الاستبدادية، أتباع أسلوب تخوين المعارضين والمخالفين للسلطة، ووصم أي حراك سياسي بناء، بأنه جهد تآمري ، ولاشك أن هذه هي حالة نموذجية في الأنظمة الشمولية والاستبدادية، وفي العراق، فأن انطلاق أي دعوة إلى الإصلاح السياسي لأجل الخروج من الأزمات التي تتوالد وتتسع، بسبب عدم مواجهتها بشكل صحيح وإنما يتم العمل، في الغالب، على تزويقها أو أنكارها أو تأجيل النظر فيها، بل ويصل الأمر إلى مواجهتها بالعنف وذلك دفاعاً عن سلطة ونفوذ لا دفاعاً عن استقرار، ولا دفاعاً عن أمن ، ولا عن سلم أهلي. ولا شك ان اتباع هذا المسلك في معالجة مواقف مشروعة أنما هو تعبير، لا حاجة للبرهان عليه، عن إيمان بشخصنة السلطة، التي يندرج تحت عنوانها مظاهر توسيع نطاق صلاحيات السلطة التنفيذية على حساب صلاحيات السلطة التشريعية[61].

4. المليشيات:

وبالنسبة للمليشيات، لقد أوضح الحزب الإسلامي، مرات عدة، بضرورة حل المليشيات الحزبية العديدة المتواجدة في الساحة السياسية وضرورة ابقاء المؤسسات العسكرية والأمنية، في البلد، بعيدة عن التكتل الحزبي والحسابات الفئوية. وأن الزج بالمليشيات في الخطط والواجبات الأمنية[62]، هي خطوة تؤدي إلى تعقيد الملف السياسي، ودفع البلاد نحو حافة الفوضى وزيادة حدة الصراع والاحتقان الداخلي[63]. فالحزب يؤكد على ضرورة نزع سلاح المليشيات وتفكيك بنيتها التنظيمية، لأنها أصبحت حصناً للإرهاب، شأنها في ذلك شأن المنظمات الإرهابية المتواجدة في العديد من دول العالم.

5. الفساد:

اما الفساد، يرى الحزب الإسلامي أنه لا يمكن الحديث عن إقامة دولة عصرية تسود فيها سلطة القانون ويحكمها النظام، ينتشر فيها الفساد المالي والإداري، فهما أمران متناقضان. وفي العراق، بدت عملية الفساد، عملية منظمة خصوصاً وأن رصد الفاسدين والمتلاعبين بالمال العام أصبح ظاهراً للعيان، لكن محاسبتهم والزامهم بدفع ما اختلسوه، هو أمر لا يمكن تحقيقه، خصوصاً إذا تعلق الأمر بأشخاص

مهمين في الدولة وبعناوين سياسية وحزبية ذات تأثير. والواقع أن وجود الفساد مع الحماية الكبيرة للمفسدين تزرع الشك بين الفئات السياسية، وتجعل المجال واسعاً أمام الاتهامات، والاتهامات المضادة، وما يتبع ذلك من تناحر يحبط أي مسعى للتعاون في أنجاح خطط الأعمار والتنمية، وبالتالي فأن الفساد، وهدر المال العام، من القضايا الخطرة والشائكة، والتي لها تأثيراتها المباشرة على قضايا مهمة وكثيرة كالمصالحة الوطنية، وبناء مؤسسات الدولة[64].لكن في حقيقة الامر ان الفساد في العراق بكافة انواعه واشكاله هو تحت المظلة السياسية، بسبب سيطرة الأحزاب السياسية والموالين لها على جميع مؤسسات الدولة الرئيسية، والتنافس فيما بينها لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة، ولا تمثل الحكومة بالنسبة لها الا مصدرا للثراء، وقد تحول هذا التنافس الى صراع وضع الأحزاب السياسية الحاكمة في موقف سلبي اتجاه مكافحة الفساد، خوفا من التوازنات الداخلية.

6. عدم فاعلية البرلمان:

وعن عدم فاعلية البرلمان، فيذكر الحزب الإسلامي ان أهم أركان الحكم الرشيد، هو وجود برلمان كفء ذو سلطة تشريعية فعالة، ونظام رقابي نشيط و بدونهما لا يمكن القول بأن هناك حكم رشيد حقيقي دون برلمان يتمتع بهذه المواصفات الفاعلة[65]. فالمسائلات والاستجوابات التي جرت وقد تجري لبعض أعضاء الحكومة لم تحقق أية نتيجة تذكر، بسبب الاستقطابات الحادة للكتل السياسية والمجاملات للمسؤولين بدلاً من محاسبتهم، وهو خطأ تتحمل مسؤوليته جميع الكتل السياسية –ومنها الحزب الإسلامي العراقي–الممثلة في المجلس من دون استثناء، علماً بأن أسلوب المساءلة والاستجواب هو أحد الأساليب المهمة للرقابة على السلطة التنفيذية، وفي كل الأنظمة الديمقراطية.

هناك الكثير من ملفات الفساد، الإداري والمالي، والمساءلة لبعض الوزارات لم يكشف النقاب عن نتائج التحقيق فيها مثل فساد عقود تسليح للجيش وفساد عقود وزارة الكهرباء[66]، وبهذا فقد غاب الدور الرقابي، تماماً، للبرلمان العراقي ومعنى ذلك أن نصف وظيفته قد تعطلت. وحقيقة أن هذه السلبيات ليس البرلمانيون وحدهم يتحملون مسؤولية حدوثها، بل تتحملها جميع القوى السياسية، والمطلوب هو أن يتحسن أداء البرلمان وأن يسعى الجميع إلى رأب الصدع وتقريب وجهات النظر والاستماع للرأي الآخر، والاسراع في مناقشة القوانين المهمة ولابد للروح الوطنية والمهنية العالية أن تسود أجواء البرلمان.

7. الطائفية:

يرجع الحزب الإسلامي العراقي الطائفية إلى الطريقة التي تم فيها تشكيل مجلس الحكم المنحل اذ توزعت على أساس أن الشعب العراقي مؤلف من مكونات رئيسية ثلاث لكل منها نسبة معينة تتناسب مع حجمها، ويؤكد الدكتور (محسن عبد الحميد) أن الحزب الإسلامي العراقي لا يمثل طائفة، ومن الخطأ أن يقال أن الحزب الإسلامي العراقي يمثل العرب السنة، فالحزب الإسلامي فيه العرب، وفيه الكرد، والتركمان، فكيف يمكن أن يكون طائفياً[67]. ويذكر بأنه هو نفسه ينتمي للقومية الكردية، ولأن الحزب الإسلامي هو حزب أممي، فهو لا يمثل طائفة معينة. لكن في النهاية قد أقحم الحزب الإسلامي في

ذلك، وهو لا يريد ذلك، لأن الظروف التي تحيط بالعملية السياسية والفرقاء السياسيين هي التي أجبرت الحزب الإسلامي على ذلك، لكن الحزب، سياسة وفكراً، هو حزب إسلامي وليس حزباً لطائفة معينة، ليس حزباً عربياً، اذ يضم آلاف من الأكراد والتركمان، وهم منتشرون في كل أنحاء العالم، لأن الحركة الإسلامية العالمية ليست سنية أو غير سنية، ومبادئ الحزب هي مبادئ الإسلام العام، فلا يتحدث عن المذاهب وعن الطوائف[68].

ويرى (اياد السامرائي) أن المحاصصة التي بنيت عليها العملية السياسية في العراق لابد من القضاء عليها وأن تكون هناك جلسات مصارحة بين القوى السياسية، لأن الذي لا يؤمن بالمحاصصة قد أصبح مجبر على القبول بها، وهذا هو حال الحزب الإسلامي العراقي، والديمقراطية أفسدت بسبب المحاصصة، فلابد من العمل للقضاء عليها، ولابد أن تكون هناك أحزاب على المستوى الوطني، لأن الفرد أصبح ينتخب المرشح الذي ينتمي إلى نفس طائفته، أو مذهبه أو دينه، فالعربي مثلاً لا ينتخب كردياً، فلابد من وجود أحزاب بعيدة كل البعد عن المذهبية، لأن على الحزب أن يتعامل مع المبادئ العامة والثابتة للإسلام، لا مع السياسات التي تعبر عن تخلف واضح[69].

ويؤكد الحزب الإسلامي أن الطائفية والعرقية والتفرقة التي يعاني منها العراق، يمكن القضاء عليها من خلال تطبيق مبدأ المساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات، وبأن لا يتم التفريق والتمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو المذهب أو الانتماء السياسي[70]. فالأصل في التعامل هو أن يقوم على أساس مبدأ المواطنة بأن يكون لكل مواطن في هذا الوطن حقوق متساوية مع أي شخص آخر. فالجميع لهم الحقوق نفسها والتي ضمنها القانون والدستور[71]. كما لابد من تعميق الشعور بالانتماء إلى الوطن وتغليبه على أي انتماء آخر، والذي من شأنه أن يساعد على أيجاد أرضية وطنية للتلاقي والحوار[72]. من الناحية النظرية الحزب يدين الطائفية والمحاصصة، لكن الواقع يثبت عكس ذلك مثلا نراه يطالب دائما بحصته في السلطة والاعتماد على الاتفاقات دون نتائج الانتخابات.

8. الإرهاب:

يدين الحزب الإسلامي العراقي جميع أنواع الإرهاب، سواء كان إرهاباً خارجياً تقوم به قوى خارجية وإقليمية، أو كان إرهاباً داخلياً تقوم به المليشيات وعصابات الأجرام، ومن كل الفئات والطوائف، والحزب يدعوا جميع فئات المجتمع لإدانة الإرهاب بكل أنواعه، والعمل لمحاربته بصورة عامة لا السكوت عن جزئه الأكبر لتحقيق مصالح فئوية وطائفية ضيقة لا تخدم مصلحة العراق أبداً[73]. ويعتبر الحزب أن المقاومة حق مشروع لجميع الشعوب في حالة تعرضها إلى غزو أجنبي يصادر حرياتها وقرارها الوطني المستقل، ويتصرف بثرواتها ومقدراتها، فهو حق كفلته الشرائع السماوية، والقوانين الوضعية، في حين أستخدم مصطلح المقاومة في العراق أسوء استخدام، إذ تحول إلى وسيلة ضغط سياسي وتشهير، وأداة من أدوات التحريض على المخالفين والمعارضين[74].وعليه فقد أكد الحزب الإسلامي على ضرورة الاعتراف بالمقاومة الوطنية كحق مشروع لكل شعب يتعرض للاحتلال، مع التأكيد على أهمية المقاومة

السياسية القادرة على الحفاظ على الحقوق[75]، وضرورة الفصل الدقيق بين المقاومة الوطنية الراشدة الحريصة على العراق أرضاً وشعباً وعقيدة وانتماءً ومستقبلاً، وبين الإرهاب الذي استغل فرصة غياب الدولة تحت ظل الاحتلال ليتسلل من خارج العراق إلى داخله منفذاً مشاريع غير عراقية مستبيحاً للدماء دون وجه شرعي، معرضاً حياة الآمنين للخطر دون مبرر، ومخرباً لمرافق الدولة الحيوية، ومضيعاً لمواردها وطاقاتها، ومرتبطاً بأجهزة دول تحمل العداء للعراق والعراقيين[76]. واذا كان الحزب يؤمن بهذا الموقف من الإرهاب، لكن الم يدان امينه العام السابق (طارق الهاشمي) مع عدد من مساعديه بالإرهاب وقد غادر العراق على هذا الأساس؟ كذلك هو الحال مع (رافع العيساوي)، والا يعني هذا ان نظرية الحزب بعيدة عن التطبيق وهي مجرد شعارات؟

9. الانشقاقات الحزبية:

عانى الحزب الإسلامي العراقي شأنه شأن بقية الأحزاب العراقية من الانشقاقات الحزبية التي اثرت على مكانته وتأثيره في العملية السياسية، كانت بدايتها مع تشكيل التجمع المدني للإصلاح (عمل) والذي شكله السيد (سليم الجبوري) في العام 2017م للدخول في الانتخابات البرلمانية للعام 2018م مع ائتلاف الوطنية بزعامة (اياد علاوي 1944م –). وقبيل أسابيع من انتخابات العام 2018م أعلن الحزب الإسلامي العراقي والذي كان برئاسة (اياد السامرائي) عدم مشاركته بالانتخابات باسم الحزب الإسلامي العراقي وترك الباب مفتوحا امام أعضائه لخوض الانتخابات فرديا، بسبب مواجهته لقوى وأحزاب سياسية قومية وعلمانية ومدنية وسنية تنافسه في الانتخابات وكان يخشى ان يفقد سطوته بعد ان كان صاحب النفوذ الأوسع بين الكيانات السنية بالرغم من تمثيله الضعيف في البرلمان، فأختار المناورة وآثر على نفسه الانشقاق الى خمسة أحزاب، الجناح الأول يتمثل بالحزب الرئيس الذي يقوده (اياد السامرائي)، اما الثاني فيتزعمه (سليم الجبوري) بينما يترأس الثلاثة الأخرى كل من (محمد اقبال1972م–) في الموصل وفي صلاح الدين (عمار يوسف)، و (نوري الكربولي) و(صهيب الراوي) في الانبار وشخصيات عشائرية أخرى[77]. وخاضت القوى والأحزاب السنية انتخابات 2021م بثلاثة تحالفات رئيسية، هي تحالف تقدم بقيادة (محمد الحلبوسي1981م–) وتحالف العزم بزعامة رئيس المشروع العربي (خميس الخنجر1965م–) والذي ضم التجمع المدني للإصلاح بزعامة (سليم الجبوري) فضلا عن تحالف المشروع الوطني للإنقاذ برئاسة (أسامة النجيفي1956م–) ومشاركة شخصيات سياسية أخرى. ودخل الحزب الإسلامي العراقي في تحالف العقد الوطني برئاسة رئيس الحشد الشعبي (فالح الفياض 1956م–) رئيس حركة عطاء[78].هذه الانشقاقات دلّت على ان الحزب الإسلامي العراقي يعاني من الانقسام على مستوى الأفكار والمواقف بين أعضائه، والصراعات والتنافس داخل البيت السني، فضلا عن الصراع مع بقية الكتل السياسية التي كان البعض منها يلوح بأعاده تفعيل قانون اجتثاث البعث وهو تلويح تتعامل معه القوى السنية وكأنه تهديد لوضعها تحت المجهر ثانية.

10. الضغوطات الشعبية:

يرى الحزب الإسلامي أن الضغوط الشعبية تعتبر إحدى معوقات الحكم الصالح، فلم يجد من القوة التي كانت تملك السلطة في ذلك الوقت تفهماً لوجوده في السلطة، فأصبحت ساحته ساحة ساخنة تضغط عليه في القول ما هو جدوى مشاركته في السلطة وجماهيره ينالها الأذى؟ فلم يشارك في الانتخابات البرلمانية الانتخابات البرلمانية التي جرت في الخامس عشر من كانون الأول من العام 2005م بسبب ما تعرضت له مدينة الفلوجة من هجوم امريكي فضلا عن عدم وجود جهة محايدة ونزيهة تتولّى مُراقبة الانتخابات والإشراف عليها، وعدم وجود آلية موثوق بها للتأكّد من صحّة أوراق الناخبين الثبوتية، بعد أن ثبت لكثيرين حصول تزوير واسع النطاق في الأوراق الثبوتية العراقية، فهذا الوضع دفعه إلى الانسحاب من الجمعية الوطنية وعدم المشاركة في الانتخابات رغم أنه غير مقتنع بأن عدم المشاركة سيكون له تداعيات إيجابية لكنه استجاب لجماهيره[79]. وعن الانسحاب من حكومة (نوري المالكي1950م-) عام 2007م ، يؤكد الحزب الإسلامي العراقي أن الانسحاب كان للوزراء فقط ، وليس لنائب رئيس الجمهورية(طارق الهاشمي) ، وكان هذا القرار قد جعله يبقى في منصبه، لأنه جزء من مشروع مشاركة الحزب ، لكن الوزراء باعتبارهم جهة تنفيذية فأراد الحزب أن يشعر الحكومة بالاحتجاج، وكان يتوقع أن الحكومة ستدرك هذا الأمر وتعالج اخطائها في ذلك الوقت، إلا أن المدة طالت، فوجد الحزب الإسلامي نفسه أمام مسؤولية وطنية تقتضي ان يعود إلى موقعه في الحكومة، وأن يمارس دوره في البرلمان والحكومة معاً[80].وعليه فالحزب الإسلامي العراقي قد عانى من الضغوطات الشعبية بسبب ما تعانيه جماهيره من نقص الخدمات وانعدام الامن في مناطقها وغضب النازحين الذين لم ينسُ ما مر بهم من ضيم وحيف بعدما هجروا من مناطقهم بسبب تنظيم داعش الإرهابي.

الخاتمة

رؤية الحزب الإسلامي العراقي للحكم الصالح مازالت غير واضحة بسبب التناقض ما بين ايديولوجيته الحزبية والتطبيق، على الرغم من ان مفهوم الحكم الصالح قد عرفه وتداوله الحزب الإسلامي العراقي في ادبياته منذ ستينيات القرن الماضي واكد عليه، الا ان حيز التطبيق الفعلي له ترافق مع تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003م، فبالنسبة للمشاركة السياسية للحزب على صعيد السلطة فكانت مشاركة ثانوية وغير فاعلة في اتخاذ القرارات، أما تغير الرغبة من قيام الدولة الإسلامية الى وجود نظام مدني وذلك لأنه رأى أن مفهوم الإسلام السياسي هو مفهوم خاطئ، كون ان الارشاد والتوعية من ضمن مهام رجل الدين اما السياسي له دور التغيير من خلال عملية صنع القرار . ويرى الحزب ان الفساد ووجود المليشيات ووجود الاحتلال الأجنبي كلها أسباب أدت الى مغادرة العراق المرحلة الانتقالية القائمة على التوافق والتي تعد مرحلة بناء دولة وليس بناء سلطة والذي حدث هو العكس. فالحزب الإسلامي العراقي

ضعيف في التطبيق العملي للحكم الصالح الذي يعمل على تعزيز المشاركة السياسية وسيادة احكام القانون والعدالة والمساواة وتفعيل المساءلة والمحاسبة وتحقيق الشفافية.

قائمة الهوامش

1. **Anne Mette Kjaer, Governance,UK,Cambridge,2004,p.p 172-173.**
2. **ايمان الدباغ، جمعية الاخوة الإسلامية في العراق 1949–1954، بيروت، مؤسسة دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص61.**
3. **كاظم احمد المشايخي، الشيخ احمد محمود الصواف: رائد الحركة الإسلامية في العراق، بغداد، انوار دجلة، 2009، ص198.**
4. **عبد الله العقيل، علماء واعلام عرفتهم: من اعلام الدعوة الإسلامية في العراق، بغداد، دار المامون للنشر والتوزيع، 2010، ص20.**
5. **محسن عبد الحميد، الاخوان المسلمون في العراق 1944–2003، بغداد، دار المامون للنشر والتوزيع، 2011، ص3.**
6. **كاظم احمد المشايخي، تاريخ نشاة الحزب الإسلامي، بغداد، دار الرقيم، 2005، ص10. ينظر كذلك حسن شبر، العمل الحزبي في العراق 1908–1958، بيروت، دار التراث العربي،1989، ص254.**
7. **عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، بيروت، دار الكتب، 1978، ص152.**
8. **رشيد الخيون، مئة عام من الإسلام السياسي في العراق، دبي، المسبار للدراسات، 2013، ص30.**
9. **ايمان الدباغ، الاخوان المسلمون في العراق 1959–1971، بيروت، الانتشار العربي للدراسات والأبحاث، 2012، ص51.**
10. **اوريل دان، العراق في عهد قاسم، أربيل، دار اراس للطباعة والنشر،2012، ص391. ينظر كذلك محسن عبد الحميد، الحزب الإسلامي العراقي: مرحلة التاسيس 1960، بغداد، دار النور، بلا ، ص270.**
11. **وليد الاعظمي، ذكريات ومواقف، بغداد، انوار دجلة، 2004، ص72.**
12. **محسن عبد الحميد، الجهاد الشامل والمشاركة السياسية للحزب الإسلامي العراقي، أربيل، مطبعة تازة، 2005، ص76.**
13. **عزيز قادر صامنجي، قطار المعارضة العراقية من بيروت 1991– بغداد 2003، لندن، دار الحكمة، 2009، ص551.**
14. **مقابلة خاصة أجرتها الباحثة مع سليم الجبوري بتاريخ 2013/10/6.**
15. **الحزب الإسلامي العراقي، تاريخ الزيارة 2022/2/22 على شبكة المعلومات الدولية الانترنت :**

https://www.iraqiparty.org/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82%D9%88%D9%86/%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9/

16. المصدر نفسه.
17. المصدر نفسه.
18. الحزب الإسلامي العراقي تاريخ الزيارة 2021/9/1 على شبكة المعلومات الدولية الانترنت : https://www.iraqiparty.org
19. منهاج الحزب الإسلامي العراقي ونظامه الداخلي، بلا، ص ص 2-3.
20. الحزب الإسلامي العراقي: محطات تاريخية التاسيس والانطلاق، بغداد، دار الأحمد للطباعة، 2020، ص ص 36-38.
21. القران الكريم، سورة الأنبياء، اية 107.
22. الحزب الإسلامي العراقي، رؤيتنا بين الدولة الدينية والمدنية، بغداد، دار الأحمد للطباعة، 2020، ص8 .
23. لقاء مع السيد اياد السامرائي في برنامج طبعة محدودة على قناة الشرقية بتاريخ 2012/8/14 على الرابط : https://www.youtube.com/watch?v=VnLuhFKI-GI تاريخ الوصول اليه 2021/1/5 .
24. عصام عبد اللطيف الفليح، الهاشمي يلتقي بالعراق عبر العقد الوطني، جريدة دار السلام، العدد 438، 2008/1/17، ص8 .
25. المحرر السياسي، رئيس مجلس النواب يدعو الى اصلاح شامل في مؤسسات الدولة ، جريدة دار السلام، العدد 707 ، 2009/11/17، ص1 .
26. المحرر السياسي، الإصلاح قادم، جريدة دار السلام، العدد 432، 2008/1/3، ص1 .
27. المصدر نفسه.
28. أسامة التكريتي رئيسا للحزب الإسلامي العراقي خلفا للهاشمي، على شبكة المعلومات الدولية الانترنت: https://almoslim.net/node/112444 ، تاريخ الوصول اليه 2021/9/20 .
29. لقاء مع الدكتور محسن عبد الحميد في برنامج طبعة محدودة على قناة الشرقية بتاريخ 2019/7/27 على الموقع : https://www.youtube.com/watch?v=2xTa-m1oCgU ، تاريخ الوصول اليه 2021/4/9 .
30. حوار شامل مع الدكتور محسن عبد الحميد بتاريخ 2008/4/16 على شبكة المعلومات الدولية الانترنت : https://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1_%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84_%D9%85%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1_%D9%85%D8%AD%D8%B3%D9%86_%D8%B9%D8%A8%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D9%8A%D8%AF__%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3 ، تاريخ الوصول اليه 2021/3/21.
31. الصراع بين البعثيين والحزب الإسلامي العراقي خلال حكم البعث، قناة الجزيرة بتاريخ 2020/11/29، على الموقع : https://www.youtube.com/watch?v=Fy3p5nLYHsA ، تاريخ الوصول اليه 2021/3/1 .
32. اياد السامرائي، جبهة التوافق في غنى عن المشاركة الشكلية في الحكومة، جريدة دار السلام، العدد 407، 2007/10/30، ص3.
33. الاء السعدون، الانتخابات تبين قدرة المواطن على ممارسة دوره الفعال في عملية الإصلاح والتغيير، جريدة دار السلام ، العدد 1260، 2014/4/3، ص2 .

34.المحرر السياسي، المشاركة الحقيقية، جريدة دار السلام، العدد 362، 2007/7/3، ص1 .
35. طارق الهاشمي، الحزب الإسلامي العراقي سبقى جزءا من العملية السياسية، جريدة دار السلام، العدد 85 ، 2005/2/3 ، ص1 .
36.القران الكريم، سورة يوسف ، الاية 55 .
37.محمد أبو رمان ، الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي ، ط1 ، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010، ص 215 .
38.المصدر نفسه، ص216 .
39.مقابلة مع سليم الجبوري ، مصدر سبق ذكره.
40.منهاج الحزب الإسلامي ونظامه الداخلي، مصدر سبق ذكره، ص14 .
41.مقابلة مع سليم الجبوري، مصدر سبق ذكره.
42.منهاج الحزب الإسلامي...، مصدر سبق ذكره، ص5 .
43.مقابلة مع السيد سليم الجبوري، مصدر سبق ذكره.
44.حوار شامل مع الدكتور محسن عبد الحميد، مصدر سبق ذكره.
45.لقاء مع السيد اياد السامرائي في برنامج طبعة محدودة، مصدر سبق ذكره.
46.حوار خاص مع امين عام الحزب الإسلامي العراقي اياد السامرائي، بتاريخ 2011/7/28، على الموقع: http://www.iraqiparty.com/ ، تاريخ الوصول اليه 2021/2/11 .
47.حوار شامل مع الدكتور محسن عبد الحميد، مصدر سبق ذكره.
48.المشروع السياسي للحزب الإسلامي العراقي، على الموقع: http://www.iraqiparty.org/ ، تاريخ الوصول اليه 2021/7/21 .
49.الحزب الإسلامي العراقي، رسالة الثلاثاء، العدد85 ، 2009/4/7 .
50.البرنامج الانتخابي لجبهة التوافق، بغداد، 2005 .
51.الحزب الإسلامي العراقي، رسالة الثلاثاء، العدد2 ،2006/10/18.
52.تحقيق صحفي، جريدة دار السلام، العدد1268، 2014/4/24، ص5.
53.منهاج الحزب الإسلامي العراقي، مصدر سبق ذكره، ص21.
54.المصدر نفسه.
55.المصدر نفسه.
56.لقاء مع الدكتور محسن عبد الحميد في برنامج طبعة محدودة، مصدر سبق ذكره.
57.المصدر تفسه.
58.افتتاحية: سيناريو أفغاني في العراق، جريدة دار السلام، العدد 151، 2003/2/20، ص4.
59.الحزب الإسلامي العراقي عام 2007، جريدة دار السلام، العدد 432، 2008/1/3، ص9.
60.مشروع العقد الوطني...، المبدا السابع عشر: الالتزام بالاعلان العالمي لحقوق الانسان، جريدة دار السلام، العدد 425، 2007/12/11، ص1.
61.تصريحات ومواقف قادة متحدون هي الأقوى على الساحة السياسية، جريدة دار السلام، العدد 1266، 2014/4/20، ص5.

62. افتتاحية: شخصنة السلطة وسلطة الأشخاص، جريدة دار السلام، العدد 354، 2007/6/10، ص1.
63. افتتاحية: اجراء خطير وخطوة وخيمة العواقب، جريدة دار السلام، العدد 109، 2005/7/21، ص1.
64. افتتاحية: توجهات خطيرة في الساحة الوطنية، جريدة دار السلام، العدد 97، 2005/4/28، ص1.
65. مشروع العقد الوطني...، حماية المال العام مسؤولية الجميع، جريدة دار السلام، العدد 426، 2007/12/13، ص3.
66. الحزب الإسلامي العراقي، رسالة الثلاثاء، العدد 77، 2009/2/10.
67. الحزب الإسلامي العراقي، رسالة الثلاثاء، العدد 33، 2007/6/12.
68. حوار شامل مع الدكتور محسن عبد الحميد، مصدر سبق ذكره.
69. المصدر نفسه.
70. لقاء مع السيد اياد السامرائي في برنامج طبعة محدودة، مصدر سبق ذكره.
71. مشروع العقد الوطني...، رؤية شمولية واليات عملية، جريدة دار السلام، العدد 411، 2007/11/8، ص1.
72. افتتاحية: حقوق المواطنة الامر المطلوب في العراق، جريدة دار السلام، العدد 79، 2004/12/23، ص1.
73. افتتاحية: المواطنة الصالحة سبيل الخلاص، جريدة دار السلام، العدد 200، 2006/6/6، ص1.
74. الحزب الإسلامي العراقي، رسالة الثلاثاء، العدد 3، 2006/10/26.
75. مشروع العقد الوطني...، المقاومة حق مشروع لجميع الشعوب المحتلة، جريدة دار السلام، العدد 432، 2008/1/3، ص1.
76. الحزب الإسلامي العراقي، رسالة الثلاثاء، العدد 19، 2007/2/2.
77. البرنامج الانتخابي لجبهة التوافق، مصدر سبق ذكره، ص12.
78. مداخلة الأستاذ اياد السامرائي حول عدم مشاركة الحزب الإسلامي العراقي في انتخابات 2018 على قناة العربية الحدث بتاريخ 2018/2/26 على الموقع: https://www.youtube.com/watch?v=tE_mdyZuJ2A ، تاريخ الوصول اليه 2021/9/5 .
79. رائد الحامد، خريطة التحالفات السياسية في الانتخابات العراقية بتاريخ 2021/10/1 على الموقع: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8 ، تاريخ الوصول اليه 2021/10/5 .
80. انتخابات العراق بين المؤيدين والمعارضين بتاريخ 2004/11/30 على الموقع: https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7

%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D9%8A%D9%86/4228348% ، تاريخ الوصول اليه 2021/3/6 .

81. ماذا تبقى لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بتاريخ 2007/7/3 على الموقع: https://www.swissinfo.ch/ara/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%A8%D9%82%D9%89-%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D9%86%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9% ، تاريخ الوصول اليه 2021/3/2 .

قائمة المصادر

1. القرآن الكريم.
2. الوثائق والكراسات:
3. **البرنامج الانتخابي لجبهة التوافق، بغداد، 2005.**
4. **الحزب الإسلامي العراقي: محطات تاريخية التأسيس والانطلاق، بغداد، دار الأحمد للطباعة، 2020.**
5. **الحزب الإسلامي العراقي، رسالة الثلاثاء، العدد 19، 2007/2/2.**
6. **الحزب الإسلامي العراقي، رسالة الثلاثاء، العدد 3، 2006/10/26.**
7. **الحزب الإسلامي العراقي، رسالة الثلاثاء، العدد 33، 2007/6/12.**
8. **الحزب الإسلامي العراقي، رسالة الثلاثاء، العدد 77، 2009/2/10.**
9. **الحزب الإسلامي العراقي، رسالة الثلاثاء، العدد18، 2 /2006/10.**
10. **الحزب الإسلامي العراقي، رسالة الثلاثاء، العدد85، 2009/4/7.**
11. **الحزب الإسلامي العراقي، رؤيتنا بين الدولة الدينية والمدنية، بغداد، دار الأحمد للطباعة، 2020.**
12. **منهاج الحزب الإسلامي العراقي ونظامه الداخلي، بلا.**
13.
14. **الكتب باللغة العربية:**
15. **اوريل دان، العراق في عهد قاسم، أربيل، دار اراس للطباعة والنشر،2012.**
16. **ايمان الدباغ، الاخوان المسلمون في العراق 1959-1971، بيروت، الانتشار العربي للدراسات والأبحاث، 2012.**
17. **ايمان الدباغ، جمعية الاخوة الإسلامية في العراق 1949-1954، بيروت، مؤسسة دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.**
18. **حسن شبر، العمل الحزبي في العراق 1908-1958، بيروت، دار التراث العربي،1989.**
19. **رشيد الخيون، مئة عام من الإسلام السياسي في العراق، دبي، المسبار للدراسات، 2013.**

20.عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، بيروت، دار الكتب، 1978.
21.عبد الله العقيل، علماء واعلام عرفتهم: من اعلام الدعوة الإسلامية في العراق، بغداد، دار المأمون للنشر والتوزيع، 2010.
22.عزيز قادر صامنجي، قطار المعارضة العراقية من بيروت 1991- بغداد 2003، لندن، دار الحكمة، 2009.
23.كاظم احمد المشايخي، الشيخ احمد محمود الصواف: رائد الحركة الإسلامية في العراق، بغداد، انوار دجلة، 2009.
24.كاظم احمد المشايخي، تاريخ نشأة الحزب الإسلامي، بغداد، دار الرقيم، 2005.
25.محسن عبد الحميد، الاخوان المسلمون في العراق 1944-2003، بغداد، دار المأمون للنشر والتوزيع، 2011.
26.محسن عبد الحميد، الجهاد الشامل والمشاركة السياسية للحزب الإسلامي العراقي، أربيل، مطبعة تازة، 2005.
27.محسن عبد الحميد، الحزب الإسلامي العراقي: مرحلة التأسيس 1960، بغداد، دار النور، بلا.
28.محمد أبو رمان، الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي، ط1، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010.
29.وليد الاعظمي، ذكريات ومواقف، بغداد، انوار دجلة، 2004.
30.المقابلات الشخصية:
31.مقابلة خاصة أجرتها الباحثة مع سليم الجبوري بتاريخ 2013/10/6.
32.الصحف:
33.الاء السعدون، الانتخابات تبين قدرة المواطن على ممارسة دوره الفعال في عملية الإصلاح والتغيير، جريدة دار السلام، العدد 1260، 2014/4/3.
34.افتتاحية: اجراء خطير وخطوة وخيمة العواقب، جريدة دار السلام، العدد 109، 2005/7/21.
35.افتتاحية: المواطنة الصالحة سبيل الخلاص، جريدة دار السلام، العدد 200، 2006/6/6.
36.افتتاحية: توجهات خطيرة في الساحة الوطنية، جريدة دار السلام، العدد 97، 2005/4/28.
37.افتتاحية: حقوق المواطنة الامر المطلوب في العراق، جريدة دار السلام، العدد 79، 2004/12/23.
38.افتتاحية: سيناريو أفغاني في العراق، جريدة دار السلام، العدد 151، 2003/2/20.
39.افتتاحية: شخصنة السلطة وسلطة الأشخاص، جريدة دار السلام، العدد 354، 2007/6/10.
40.اياد السامرائي، جبهة التوافق في غنى عن المشاركة الشكلية في الحكومة، جريدة دار السلام، العدد 407، 2007/10/30.
41.تحقيق صحفي، جريدة دار السلام، العدد 1268، 2014/4/24.
42.تصريحات ومواقف قادة متحدون هي الأقوى على الساحة السياسية، جريدة دار السلام، العدد 1266، 2014/4/20.
43.الحزب الإسلامي العراقي عام 2007، جريدة دار السلام، العدد 432، 2008/1/3.
44.طارق الهاشمي، الحزب الإسلامي العراقي سيبقى جزءا من العملية السياسية، جريدة دار السلام، العدد 85، 2005/2/3.
45.عصام عبد اللطيف الفليح، الهاشمي يلتقي بالعراق عبر العقد الوطني، جريدة دار السلام، العدد 438، 2008/1/17.
46.المحرر السياسي، الإصلاح قادم، جريدة دار السلام، العدد 432، 2008/1/3 .
47.المحرر السياسي، المشاركة الحقيقية، جريدة دار السلام، العدد 362، 2007/7/3.

48.المحرر السياسي، رئيس مجلس النواب يدعو الى اصلاح شامل في مؤسسات الدولة، جريدة دار السلام، العدد 707 ، 2009/11/17.
49.مشروع العقد الوطني...، المبدأ السابع عشر: الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الانسان، جريدة دار السلام، العدد 425، 2007/12/11.
50.مشروع العقد الوطني...، المقاومة حق مشروع لجميع الشعوب المحتلة، جريدة دار السلام، العدد 432، 2008/1/3.
51.مشروع العقد الوطني...، حماية المال العام مسؤولية الجميع، جريدة دار السلام، العدد 426، 2007/12/13.
52.مشروع العقد الوطني...، رؤية شمولية واليات عملية، جريدة دار السلام، العدد 411، 2007/11/8.
53.البرامج واللقاءات:
54.مداخلة الأستاذ اياد السامرائي حول عدم مشاركة الحزب الإسلامي العراقي في انتخابات 2018 على قناة العربية الحدث بتاريخ 2018/2/26 على الموقع: https://www.youtube.com/watch?v=tE_mdyZuJ2A ، تاريخ الوصول اليه 2021/9/5 .
55.لقاء مع السيد اياد السامرائي في برنامج طبعة محدودة على قناة الشرقية بتاريخ 2012/8/14 على الرابط : https://www.youtube.com/watch?v=VnLuhFKI-GI تاريخ الوصول اليه 2021/1/5 .
56.حوار خاص مع امين عام الحزب الإسلامي العراقي اياد السامرائي، بتاريخ 2011/7/28، على الموقع: http://www.iraqiparty.com/ ، تاريخ الوصول اليه 2021/2/11 .
57.حوار شامل مع الدكتور محسن عبد الحميد بتاريخ 2008/4/16 على شبكة المعلومات الدولية الانترنت : https://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1_%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84_%D9%85%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1_%D9%85%D8%AD%D8%B3%D9%86_%D8%B9%D8%A8%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D9%8A%D8%AF_%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3_ ، تاريخ الوصول اليه 2021/3/21.
58.لقاء مع الدكتور محسن عبد الحميد في برنامج طبعة محدودة على قناة الشرقية بتاريخ 2019/7/27 على الموقع : https://www.youtube.com/watch?v=2xTa-m1oCgU ، تاريخ الوصول اليه 2021/4/9 .
59.المقالات على المواقع الالكترونية:
60.الحزب الإسلامي العراقي، تاريخ الزيارة 2022/2/22 على شبكة المعلومات الدولية الانترنت :

64.https://www.iraqiparty.org/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82%D9%88%D9%86/%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9/

65. المشروع السياسي للحزب الإسلامي العراقي، على الموقع: http://www.iraqiparty.org/ ، تاريخ الوصول اليه 2021/7/21 .
66. الصراع بين البعثيين والحزب الإسلامي العراقي خلال حكم البعث، قناة الجزيرة بتاريخ 2020/11/29، على الموقع : https://www.youtube.com/watch?v=Fy3p5nLYHsA ، تاريخ الوصول اليه 2021/3/1 .
67. أسامة التكريتي رئيسا للحزب الإسلامي العراقي خلفا للهاشمي، على شبكة المعلومات الدولية الانترنت: https://almoslim.net/node/112444 ، تاريخ الوصول اليه 2021/9/20 .
68. الحزب الإسلامي العراقي تاريخ الزيارة 2021/9/1 على شبكة المعلومات الدولية الانترنت: https://www.iraqiparty.org
69.
70. انتخابات العراق بين المؤيدين والمعارضين بتاريخ 2004/11/30 على الموقع: https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D9%8A%D9%86/4228348% ، تاريخ الوصول اليه 2021/3/6 .
71. رائد الحامد، خريطة التحالفات السياسية في الانتخابات العراقية بتاريخ 2021/10/1 على الموقع: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA% ، تاريخ الوصول اليه 2021/10/5 .
72. ماذا تبقى لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بتاريخ 2007/7/3 على الموقع: https://www.swissinfo.ch/ara/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%A8%D9%82%D9%89-%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D9%86%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9% ، تاريخ الوصول اليه 2021/3/2 .

المصادر باللغة الإنكليزية

1. The Holy Qur'an . Documents and Studies:

.2The electoral program of the Accordance Front, Baghdad, 2005.
.3The Iraqi Islamic Party: Historic Stations of Establishment and Launching, Baghdad, Dar Al-Ahmad for printing, 2020.
.4The Iraqi Islamic Party, Tuesday Message, No. 19, 2/2/2007.
.5The Iraqi Islamic Party, Tuesday Message, No. 3, 10/26/2006.
.6The Iraqi Islamic Party, Tuesday Message, No. 33, 12/6/2007.
.7The Iraqi Islamic Party, Tuesday Message, No. 77, 10/2/2009.
.8The Iraqi Islamic Party, Tuesday Message, Issue 2,18/10/2006.
.9The Iraqi Islamic Party, Tuesday Message, Issue 85, 7/4/2009.
.10The Iraqi Islamic Party, Our vision between the state and the civil, Baghdad, Dar Al-Ahmad for printing, 2020.
.11The Islamic Platform of the Internal Iraqi Iraqi Party, no.
.12Uriel Dan, Iraq in the era of Qassem, Erbil, Dar Aras for Printing and Publishing, 2012.
.13Iman Al-Dabbagh, The Muslim Brotherhood in Iraq 1959-1971, Beirut, The Arab Spread for Studies and Research, 2012.
.14Iman Al-Dabbagh, The Islamic Brotherhood Association in Iraq 1949-1954, Beirut, Dar Al-Uloom Publishing and Distribution, 2007.
-15Hassan Shuber, Party Work in Iraq 1908-1958, Beirut, Arab Heritage House, 1989.
.16Rashid Al-Khayoun, One Hundred Years of Political Islam in Iraq, Dubai, Al-Misbar Studies, 2013.
.17Abdul Razzaq Al-Hasani, History of the Iraqi Ministries, Beirut, Dar Al-Kutub, 1978.
.18Abdullah Al-Aqeel, Scholars and Media I Known: From the Flags of the Islamic Call in Iraq, Baghdad, Dar Al-Mamoun for Publishing and Distribution, 2010.
.19Aziz Qadir Samanji, The Iraqi Opposition Train from Beirut 1991- Baghdad 2003, London, Dar Al-Hikma, 2009.
.20Kazem Ahmed Al-Mashaikhi, Sheikh Ahmed Mahmoud Al-Sawaf: Pioneer of the Islamic Movement in Iraq, Baghdad, Anwar Tigris, 2009.
.21Kazem Ahmed Al-Mashaykhi, The History of the Islamic Party's Inception, Baghdad, Dar Al-Raqeem, 2005.
-22Mohsen Abdel Hamid, The Muslim Brotherhood in Iraq 1944-2003, Baghdad, Dar Al-Mamoun for Publishing and Distribution, 2011.
.23Mohsen Abdel Hamid, The Comprehensive Jihad and Political Participation of the Iraqi Islamic Party, Erbil, Taza Press, 2005.
.24Mohsen Abdul Hamid, The Iraqi Islamic Party: The Foundation Stage 1960, Baghdad, Dar Al-Nour, No.
.25Muhammad Abu Rumman, Political Reform in Islamic Thought, 1st Edition, Beirut, The Arab Network for Research and Publishing, 2010.
.26Walid Al-Azami, Memories and Positions, Baghdad, Anwar Dijla, 2004.

.27An exclusive interview conducted by the researcher with Salim al-Jubouri on 10/6/2013.
.28Alaa Al-Saadoun, Elections Show the Citizen's Ability to Play an Effective Role in the Reform and Change Process, Dar Al-Salaam Newspaper, No. 1260, 3/4/2014.
.29Editorial: A dangerous measure and a dangerous step with dire consequences, Dar Al-Salaam Newspaper, No. 109, 7/21/2005.
.30Editorial: Good Citizenship is the Path to Salvation, Dar Al-Salaam Newspaper, No. 200, 6/6/2006.

.31Editorial: Dangerous Trends in the National Arena, Dar Al Salam Newspaper, No. 97, 4/28/2005.
.32Editorial: Citizenship Rights Required in Iraq, Dar Al-Salaam Newspaper, No. 79, December 23, 2004.
.33Editorial: An Afghan Scenario in Iraq, Dar Al-Salaam Newspaper, No. 151, 20/2/2003.
.34Editorial: Personalizing Power and the Authority of Persons, Dar Al-Salaam Newspaper, No. 354, 10/6/2007.
-35Iyad al-Samarrai, The Accord Front is indispensable for a formal participation in the government, Dar al-Salaam Newspaper, No. 407, 10/30/2007.
.36A journalistic investigation, Dar Al-Salaam newspaper, No. 1268, 04/24/2014
-37Statements and Positions of United Leaders Are the Strongest on the Political Arena, Dar Al Salam Newspaper, No. 1266, 4/20/2014.
.38The Iraqi Islamic Party in 2007, Dar Al-Salaam Newspaper, No. 432, 3/1/2008.
.39Tariq Al-Hashimi, The Iraqi Islamic Party Will Remain Part of the Political Process, Dar Al-Salaam Newspaper, No. 85, 3/2/2005.
.40Issam Abdul Latif Al-Fleih, Al-Hashemi meets with Iraq through the National Contract, Dar Al-Salaam Newspaper, No. 438, 17/1/2008.
.41Political Editor, Reform is Coming, Dar Al-Salaam Newspaper, No. 432, 3/1/2008.
.42The Political Editor, The Real Participation, Dar Al Salam Newspaper, No. 362, 3/7/2007.
-43Political editor, Speaker of Parliament calls for comprehensive reform in state institutions, Dar Al-Salaam Newspaper, No. 707, 17/11/2009.
.44The National Contract Project..., Principle Seventeen: Commitment to the Universal Declaration of Human Rights, Dar Al-Salaam Newspaper, No. 425, 11/12/2007.
.45The National Contract Project..., Resistance is a legitimate right for all occupied peoples, Dar al-Salaam Newspaper, No. 432, 3/1/2008.
.46The National Contract Project..., Protecting Public Funds is Everyone's Responsibility, Dar Al Salam Newspaper, No. 426, 12/13/2007.
.47The National Contract Project..., A Comprehensive Vision and Practical Mechanisms, Dar Al-Salaam Newspaper, No. 411, 8/11/2007.

Programs and meetings:

.48Intervention of Mr. Iyad al-Samarrai about the Iraqi Islamic Party's non-participation in the 2018 elections on Al-Arabiya Al-Hadath channel on 26/2/2018 at: https://www.youtube.com/watch?v=tE_mdyZuJ2A, accessed 5/9 /2021.
-49An interview with Mr. Iyad al-Samarrai in a limited edition program on Al-Sharqiya channel on 14/8/2012 at the link: https://www.youtube.com/watch?v=VnLuhFKI-GI Accessed 5/1/2021.
.50An exclusive interview with the Secretary General of the Iraqi Islamic Party, Iyad al-Samarrai, on 7/28/2011, on the website: http://www.iraqiparty.com/, accessed on 02/11/2021.
.51A comprehensive interview with Dr. Mohsen Abdel Hamid on 16/4/2008 on the Internet: https://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%AD%D%D8%A7%D8%B1_%D8%B4%D8%A7%D8%D8%A7%D8%D8%A7%D8%D8%A7%D8%D8%A7%D8%D8%A7%D8%D8%D8%D8%F%D8%A%Daughter,baby girl 88%D8%B1 Date of accessed: 3/21/2021.
.52Interview with Dr. Mohsen Abdel Hamid in a limited edition program on Al Sharqiya channel on 27/7/2019 at: https://www.youtube.com/watch?v=2xTa-m1oCgU, accessed date 9/4/2021.
.53The Iraqi Islamic Party, date of visit 22/2/2022 on the Internet:

https://www.iraqiparty.org/%D8%A7%D naughtyD8%A7%Dappendix%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%DD8% B3%D8%A7%D8%A8%D8%A8%D8%A7%D9% 84%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%A7%D8%A7%D8%A7%D8%

.54The Iraqi Islamic Party's political project, on the website: http://www.iraqiparty.org/ **, accessed 7/21/2021.**

.55The conflict between the Ba'athists and the Iraqi Islamic Party during the rule of the Ba'ath, Al-Jazeera channel on November 29, 2020, at: https://www.youtube.com/watch?v=Fy3p5nLYHsA **, accessed on 1/3/2021.**

.56Osama Al-Tikriti as head of the Iraqi Islamic Party to succeed Al-Hashimi, on the Internet: https://almoslim.net/node/112444**, accessed 9/20/2021.**

.57The Iraqi Islamic Party, date of visit 1/9/2021 on the Internet: https://www.iraqiparty.org

.58Iraq's elections between supporters and opponents on November 30, 2004 at: https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%Donym6%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8 %A8%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D8%D8%B9%D8%B1%D8%A7%Dabi D8%A7%D8%A7%D8%Ban eyelid %B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%Davai%D8%Back 6/4228348, accessed 6/3/2021.

.60Raed Al-Hamid, Map of Political Alliances in the Iraqi Elections on 10/1/2021 on the website: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D acknowledgment8%AA%DDB2 %D8%A7%D8%B1%D8%A%D8%B1/%D8%AE%D8%B1%D8%D8%B7%D8%A9 3%D8%A7%D8%A %D8%AD%D8%A7%Dabi Photos A%D8%A9%D8%A%D8%A7%D8%A7%D8%A%D8%A%D8%A%D8%A%D8% A%D8%A%D8%A%D8%A%D8%A%D8%A%D8%A%D8%A%D8%A%D8%A% D8%A%D8%A%D8%AB%D8%A%D8%A%D8%A%D8%A%D8%A%D8%A%D8 %A%D8%A%

.61What is left for Iraqi Prime Minister Nuri al-Maliki on 3/7/2007 on the website: https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D8%B0%D8%A7-D8% AA%D8%A8%D8%D8%A%D8%A7%D8% B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D8%B9%D8%B1%D8%A7%DB 88%D8%B1%D8%A7%D hair color, date of accessed 2/3/2021..